

نصف الكويتيين يعتقدون أن مواردهم المالية مهددة

«الشال»: هناك تهديدات خطيرة للاقتصاد الكويتي



مستوى التعليم من أزمة حقيقية، يضاف إلى ما تقدم ما يمكن أن يترتب على تأخير العودة إلى الحياة الطبيعية من تداعيات غير محتملة على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يرفع التكاليف إلى ما هو فوق قدرة أو ضاع الدولة المالية والاقتصادية المنهكة، على الاحتمال.

ما يؤثر القلق، هو ذلك الشعور حول غياب فعل الإدارة العامة واعتمادها رد الفعل فقط تبعاً لإحصاءات يومية كما يحدث حالياً، ومن دون أي إسقاط على المستقبل، أو غياب فريق استراتيجي مشترك يوازن بين المخاطر المختلفة، ويكلف التركيز على مضاعفة جهود التطعيم، فمعظم دول الفئة الثانية، التي باتت تعاني وبشدة من تداعيات الجائحة والتداعيات المالية والاقتصادية، والأخيرة قد تمتد إلى المدى الطويل، هي دول فشلت إدارتها العامة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ونأمل ألا تكون الكويت إحداها.

مستوى المناعة المجتمعية، وصمود المنظومة الصحية، فالدول التي بلغت فيها نسب التطعيم إلى 70% وأكثر، اتجه اهتمامها إلى احتواء التداعيات الاقتصادية التي باتت أخطر من تداعيات الجائحة.

مناسبة هذا الكلام هو تطور جهود التطعيم في الكويت حتى بلغت مؤخراً 40 ألف جرعة يومية، وذلك يرجح بأن الكويت سائرة في اتجاه دول الفئة الأولى التي بات فيها التهديد الاقتصادي أخطر من التهديد الصحي. وعند إعداد تقرير المؤسسات الثلاث المذكور، ومن المؤكد أن المسح تم قبل نشر التقرير بزمان، كان نصف عينة الكويتيين يعتقدون بوجود تهديد بين متوسط وعال وحقيقي لمواردهم المالية، وترتفع تلك النسبة إلى نحو 80% لغير الكويتيين. وراوحت النسبة ما بين 90%-79% للكويتيين الذين لا يعتقدون، بكفاءة التعليم عن بعد، وترتفع إلى ما بين 93%-84% لغير الكويتيين في بلد يعاني فيه

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الجائحة والاقتصاد أنه في شهر أبريل الفائت، صدر تقرير تحليلي لتأثيرات مسح تأثير جائحة كورونا، شارك في المسح كل من الإدارة المركزية للإحصاء، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، شمل المسح 1148 شخصاً موزعين بنسب قريبة من تركيبة السكان ما بين كويتيين وغيرهم، نحو 34.7% من العينة أشخاص كويتيون (31% مساهمتهم في إجمالي عدد السكان)، و65.3% لغير الكويتيين، منذ ذلك التاريخ حتى الآن، انقسمت دول العالم إلى فئتين، فئة تحررت أو في الطريق إلى التحرر من احترازات الجائحة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا ولاحقاً المملكة المتحدة وغيرها، ودول أخرى تختلج إلى العودة لمزيد من الاحترازات مثل البرازيل والهند وغيرهما. الفاصل بين الفئتين، هو النجاح أو الفشل في بلوغ جرعات التطعيم إلى

انكماش مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي إلى 18.8 مليار دينار 2020



قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر بنك الكويت المركزي – التقرير الاقتصادي 2020: صدر الأسبوع قبل الفائت تقرير بنك الكويت المركزي السنوي الاقتصادي والذي يغطي عام الجائحة، أي عام 2020، وبنك الكويت المركزي بحكم قانونه يعمل مستشاراً مالياً للحكومة، لذلك من واجبه كتابة تشخيصه للأوضاع الاقتصادية العامة، ويفترض أن يكون التشخيص والنصح داخل الغرف المغلقة، نصح أشمل وربما أكثر قسوة.

في تقديره لاداء الاقتصاد الكلي، يذكر استمرار أحادية الاقتصاد بهيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي شكل نحو 52.9% من حجمه رغم انكماش مساهمة قطاع النفط بنحو 9.5%، أو من نحو 20.8 مليار دينار كويتي في عام 2019، إلى نحو 18.8 مليار دينار كويتي في عام 2020. يضيف لها نحو 0.3% مساهمة أنشطة الخدمات المتصلة بالنفط والغاز لترتفع هيمنة ذلك القطاع إلى نحو 53.3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وفي خلاصة، فقدت مساهمة قطاع النفط والغاز والأشطة المرتبطة بهما نحو 9.4% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ولأن معامل الارتباط مرتفع ما بين ذلك القطاع، وكل الأنشطة غير النفطية، انكمشت تلك الأنشطة بنسبة أعلى أو بنحو 10.5%، لتنتهي تقديرات بنك الكويت المركزي بانكماش حقيقي للاقتصاد في الكويت بنحو 9.9%، أي أعلى من تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء –8.9%– وأعلى من تقديرات صندوق النقد الدولي البالغ 8.1%. ما يحاول بنك الكويت المركزي أن يذكره في تقريره هو أن أحادية الاقتصاد بهيمنة قطاع النفط ربما تتعمق خلافاً لأهداف كل الخطط التنموية التي تتبنى هدف رئيسي وهو تنويع مصادر الدخل. ويقدر التقرير بأن الخلل المالي أو خلل الميزانية العامة أعمق، فهي تعتمد اعتماد شبه كامل في تمويلها على إيرادات النفط، ويذكر التقرير أنه بعد فائض قياسي حققته الموازنة بلغ نحو

10 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2011/ 2012، بلغ العجز التراكمي للسنوات المالية 2014/ 2015 إلى 2019/ 2020 نحو 24.6 مليار دينار كويتي، وذلك في تقريرنا يفسر نفاذ سيولة الاحتياطي العام، وبسببه أوقف تحويل 10% من الإيرادات العامة لإحتياطي الأجيال القادمة وتم سحب ما دولا ر أمريكي، أي نحو 46 مليار دينار كويتي، والفائض أو العجز سببه تبعية المالية العامة المفرطة للمتغيرات في سوق النفط، وهو أمر لا تملك الكويت قدرة في التأثير عليه.

يلخص بنك الكويت المركزي ما تقدم في الاختلالات الهيكلية الثلاثة، الأول خلل انتاجي وهيمنة حكومية باهظة

التكلفة ضعيفة الإنتاجية على الاقتصاد، والثاني خلل المالية العامة، والثالث إختلال سوق العمل وهو في تقريرنا الأزمة الخطرة القادمة. ويحذر التقرير من الإمعان في إيمان الاعتماد على النفط في زمن بات فيه الاعتقاد بأن عصر النفط في أواخر عوقده وهو تحذير كررناه كثيراً، والكويت وفقاً لتقرير «موديز» للأسبوع الفائت الأكثر تبعية للنقط ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، كما يستعرض مؤشرات أخرى مثل فائض الحساب الجاري وإن انخفض قليلا والتطور في مستوى التضخم وآر قام السكان والعمالة. وكل ذلك يقع ضمن اختصاصه، فهو من جانب مستشار للحكومة كما ذكرنا، وهو من جانب آخر يفقد الكثير من فعالية سياساته النقدية كلما ساءت الأحوال الاقتصادية والمالية، وتقريره ليس سوى قسط من وظيفته، وتحليله كان موفقاً.

حقق بنك الائتمان الكويتي نقلة نوعية غير مسبوقة خلال السنوات الماضية على مستوى أداء مهامه وتطوير بيئة الأعمال فيه من خلال وضع رؤية واستراتيجية طموحة طويلة الأمد تحت شعار «رؤية جديدة لعصر جديد» لضمان تقديم خدماته بفاعلية وجودة للمواطنين.

فعلى صعيد الاستثمار في الموارد البشرية، قام البنك باستحداث الهيكل التنظيمي بما يضمن دقة وجودة الأعمال للارتقاء بمستوى تقديم الخدمات للمواطنين، إذ أعلنت إدارته برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام صلاح المصنف على تحقيق أهدافها متسلحة في ذلك بخبرات العمل في القطاعين العام والخاص، وعزيمة الشباب الوطني المعطاء حتى استطاعت خلال فترة وجيزة تغيير نهج العمل في البنك من الأسلوب الروتيني المستندي البيروقراطي البطيء إلى الحداثة في العمل والانطلاق نحو التحول التكنولوجي والإلكتروني بما يصب في النهاية في مصلحة المواطن.

ومن مبنى متهاك بفقرق للأنظمة والكودار الشبائية الوطنية المعطاة، باتت مباتي بنك الائتمان اليوم تحت إدارة المصنف حديثة وذات مواصفات توفر بيئة عمل جاذبة للمتسبيه، إلى جانب امتلاكه قاعدة كبيرة من الشباب الكويتيين المخلصين وأنظمة عمل حديثة ومتطورة تتضمن إجراءات وسياسات عمل مدونة وواضحة وبسيطة، بعد أن عمل المصنف على إعادة هيكلة البنك واستحداث بعض الإدارات والأقسام لتحقيق الأهداف المنشودة. وحرص البنك على تطبيق سياسة الإحلال مما ساهم في خلق كودار وطنية قادرة على اتخاذ القرارات في سبيل خدمة المواطن حتى أصبحت نسبة الكويتيين في تقارب 98%، وفي سبيل الارتقاء بأداء موظفيه الشباب، حرصت إدارة البنك على دعمهم والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم وعقد الاجتماعات الدورية لهم،

إلى جانب إنشاء مركز الائتمان للتدريب لصقل وتنمية مهاراتهم بهدف تمكينهم من أداء الأعمال ومواكبة التطوير الذي يسعى إليه البنك. وعن إنجازات بنك الائتمان خلال السنوات العشر الماضية، فقد كان البنك من الجهات السباقة للتحول الإلكتروني بعد قيامه بدراسة إجراءات العمل وميكنتها وتطويرها لتتماشى مع رؤية الكويت لسنة 2035، كما حقق البنك المركز الأول في الحوكمة بتقرير ديوان المحاسبة للمؤشرات المالية والظواهر الرقابية، وهو ما يعني تحقيق الإصلاح والتطوير والتزام النزاهة ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام من خلال وضع الأنظمة واللوائح وتطبيقها بالشكل الأمثل.

كما حقق البنك المركز الأول في التحول الرقمي بشهادة شركة مايكروسوفت عملاق البرمجيات العالمية، فضلاً عن مبادرته ليكون الجهة الحكومية الأولى في الربط مع تطبيق هويتي التابع للهيئة العامة للمعلومات المدنية، والأولى في توفير مواعيد للمواطنين لمراجعتها من خلال منصة متي التي أقرها مجلس الوزراء

ويعد «الائتمان» الجهة الحكومية الأولى والوحيدة التي تقدم خدمات إلكترونية بتقنية الذكاء الاصطناعي، إذ أصبح بإمكان المواطن اليوم الحصول على قرض الزواج دون حاجة لإحضار أي مستندات أو زيارة أي فرع للبنك، ودون تدخل بشري من موظفيه، وبذلك يعتبر «الائتمان» المؤسسة الأولى في التحول الرقمي والوحيدة في تطبيق الحكومة الإلكترونية، إذ أصبحت 98 في المئة من خدمات البنك متاحة إلكترونياً online من خلال البوابة الإلكترونية للبنك أو التطبيق الهاتفي الخاص به، في تقنيات تمثل نقلة نوعية وتغييراً جذرياً في مفهوم الخدمات الإلكترونية.

وتعزز هذه النقلة تحفيز المواطنين على الاندماج مع عالم تكنولوجيا المعلومات الجديد وجعل الاستخدامات المتطورة للخدمات

98 بالمئة نسبة المواطنين العاملين في البنك بعد تطبيق الإحلال

أول جهة حكومية تطبيقاً للحكومة والتحول الرقمي والبصمة الإلكترونية



صلاح المصنف

الاكترونية جزءاً لا يتجزأ من تعاملاتهم اليومية، والتي تصب جميعها في تحقيق رؤية المواطن من خلال البوابة الإلكترونية وتطبيق «كورونا»، تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء وتعليمات وزارة الصحة بتكليف من الإدارة العليا وذلك للمحافظة على أمن وسلامة الموظفين فكان من الجهات الأولى في تطبيق البصمة الإلكترونية من خلال تطبيق الهاتف الذكي.

وعلى صعيد المعاملات فقد أثبت الواقع المفروض الحالي فاعلية خدمات البنك الإلكترونيّة، إذ استمر في استقبال طلبات المواطنين من خلال البوابة الإلكترونية وتطبيق الهاتف الذكية من طلبات الدفعات والكشوف الهندسية إلى جانب فاعلية الرد على كل الاستفسارات المرسلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبفضل حوكمته وإدارته الخافية، حقق البنك عوائد من استثماراته بما يقارب 5 في المئة عندما كانت الودائع تعطي نصف في المئة بإحدى السنوات المنصرمة، كما بلغ عدد القروض التي قدمها خلال الفترة من أبريل عام 2020 إلى أبريل الماضي 12 ألفاً، بقيمة 230 مليون دينار، وبلغت أرباحه خلال السنوات العشر الماضية ما يقارب 600 مليون دينار

تتبادل نحو 2 مليار دولار. وفي سبيل مواجهة تحدي المحافظة على الاستدامة وقدراته التنموية، قدمت إدارة البنك منذ عام 2016 حلاً تمويلية عدة لإقناذه من الإفلاس بسبب شح السيولة منذ عدة سنوات، وأجرى دراسة مع مستشار عالمي بهذا الشأن.

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لساهمي شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية

يسر مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية دعوة الساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية لشركة لتسعة المالية الثالثة المنتهية في 2017/12/31 وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 2021/07/06 الساعة الثانية عشر ظهراً، وذلك بمقر مركز المؤتمرات المتكّن في (المنطقة الحرة - مركز المؤتمرات - الكويت - فورة)، وذلك للنظر في الموضوعات المرفجة على جدول الأعمال الآتي:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية لتسعة المالية الثالثة المنتهية في 2017/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وإصداره عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وإصداره عليه.
3. مناقشة البيانات المالية لتسعة المالية المنتهية في 2017/12/31 وللصافدة عليها.
4. سماع تقرير المصنفات والجزءات الصادرة ضد الشركة من قبل الجهات الحكومية الرقابية.
5. سماع تقرير المعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
6. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
7. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للمدراء/ أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
8. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في بيع وبيع عقارات الشركة وعقد الصفقات والتحكيم والصالح والتبرعات وفتح الحسابات البنكية وفي الإفترض لا تقتضيه مصلحة الشركة.
9. تعيين وإلغاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية
10. انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة، وذلك لثلاثة سنوات القادمة.
11. تعيين وإلغاء تعيين مراقب الحسابات لثلاثة سنوات المالية المنتهية في 2018/12/31 و 2019/12/31 و 2020/12/31 وتحويل مجلس الإدارة بتحديد ما عليه.

لذا يرجى من السادة الساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شارع الخليج العربي - جانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس هاتف (22464585) خلال ساعات الدوام الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.

ملاحظة: في حال عدم توفر نصاب الحضور المرفق قانوناً لصحة هذا الاجتماع، يُوجّل بدات جدول الأعمال إلى يوم الخميس الموافق 2021/07/15 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً في نفس مكان الاجتماع وبمعتبر هذا الإعلان ساراً على الاجتماع المؤجل دون الحاجة لإجراءات مدونة أخرى.

والله الوهف....

رئيس مجلس الإدارة

«الخليج» يشجع عملاءه على استثمار

الفائض من مدخراتهم مع منصة «وايز»

الخدمات الاستثمارية في بنك الخليج: «خلال العامين الماضيين، تثيرت خطط معظم الناس بسبب الظروف التي يمر بها العالم. ومن حسن الحظ أنه ما زال هناك متسع من الوقت للبدء بالتخطيط للمستقبل. فقد أتاح العام الماضي فرصة رائعة للاذخار والاستفادة من العديد من أدوات الاستثمار المبسطة التي يقدمها بنك الخليج، عن طريق منصة «وايز» الاستثمارية، من المحافظ منخفضة التكاليف، والمستشارين المعتمدين، وغيرها. لهذا ندعو العملاء إلى استغلال هذه الفترة بالتخطيط لمستقبلهم المالي وتحقيق أهدافهم المالية المختلفة.»



داليا القاسم

قانوناً يؤجل استحقااق أقساط القروض من المواطنين، مما يزيد من السيولة الشهرية لديهم. وحول مبادرة بنك الخليج بتشجيع العملاء على الاستثمار، قالت داليا القاسم، رئيس إدارة

في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية، شجع بنك الخليج عملاءه على حسن استخدام الفائض من مدخراتهم عن طريق الاستثمار مع منصة «وايز»، وهي منصة الاستثمار الرقمية للبنك، التي تتيح للعملاء تخصيص تجريبهم الاستثمارية، والبدء في تنمية ثرواتهم. وتتبع المنصة، التي تقدم الخدمات الاستثمارية وخدمات إدارة المحافظ، استراتيجية استثمار حائزة على جائزة نوبل، تتيح للعملاء الاستثمار في الأسواق العالمية بكل سهولة ويسر وبأسلوب يتميز بالشفافية وقلّة التكاليف. ويأتي هذا في الوقت الذي أقرّ ت فيه الحكومة

في القطاع الحكومي.. بالتعاون مع مايكروسوفت

«تكنولوجيا المعلومات» يطلق برنامج الذكاء الاصطناعي للقياديين

لماكبة التغيرات الجديدة وتعزيز مركز دولة الكويت في مجال التحول الرقمي على المستوى الإقليمي والعالمي. وبهذا الصدد، أفادت مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات هيا الدوعاني « أننا سعداء بالتعاون مع مايكروسوفت لتعزيز الاستفادة من التقنيات الذكية والتي ستمكن القياديين في الجهات الحكومية من أخذ مكانهم الريادي في خطة التحول الرقمي وتحقيق أهدافها. كما نثمن جهود ديوان الخدمة المدنية على تعاونهم معنا في التنسيق وتنفيذ هذا البرنامج في هذه الظروف الإستثنائية حرصاً مناهم بأهميته للمرحلة القادمة، والشكر موصول أيضاً للقائمين على مكتبة الكويت الوطنية بتوفير مكان يليق بعقد هذا البرنامج المميز وتسخيرهم كافة الإمكانيات لنجاحه.

أعلن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع مايكروسوفت أنه سيقطق برنامج تدريبي يهدف إلى رفع مستوى المعرفة وتعزيز الثقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لمجموعة من القياديين الكويتيين في القطاع الحكومي.

وفي سياق تفصيلي، سيتركّز البرنامج الذي تم تصميمه بشكل مشترك بين كلا من مايكروسوفت العالمية وكلية إنسياد العربية على عدة مواضيع تشمل مقدمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والاستراتيجيات الممكن اتباعها في القطاع الحكومي عبر الاستفادة من هذه التقنيات، بالإضافة إلى استخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي بطريقة تضمن تحسين الحياة والخدمات للمواطنين والمقيمين، حيث تعتبر هذه الخطوة مهمة